

# نبذة عن دليل الدراسات التحليلية الحكومية

تتخذ الحكومات في جميع أنحاء العالم آلاف القرارات المتعلقة بإدارة شؤون الأفراد، وتشتري ملايين السلع والخدمات، كما تنفذ مليارات العمليات كل يوم، وما ذلك إلا لأنها غنية بالبيانات. ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن سوى القليل من الممارسات المنهجية التي تستفيد من هذه البيانات لتطوير عمل الإدارات العامة إلى الأفضل. وهذا يعني أن الحكومات تفتقد إلى الرؤى والأفكار التي يمكن استخلاصها من البيانات من أجل توفير المليارات التي تنفقها على المشتريات، وتوظيف أفضل المواهب في الهيئات والمصالح الحكومية، وتحديد مصادر الفساد، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

يهدف "دليل الدراسات التحليلية الحكومية" إلى تغيير هذا الأمر عن طريق عرض شواهد وأدلة جديدة ورؤى وأفكار للممارسين حول كيفية الاستفادة من البيانات لتحسين الطريقة التي تعمل بها الحكومات. ونظرًا لأن هذا الدليل يغطي مجموعة متنوعة من مصادر البيانات الجزئية - مثل البيانات الإدارية والمسوح الخاصة بالموظفين العموميين - فضلاً عن الأدوات والموارد اللازمة لإجراء الدراسات التحليلية، فهو يحدث تحولاً في قدرة الحكومات على اتباع نهج يسترشد بالبيانات لتشخيص طريقة عمل المؤسسات العامة وتطويرها إلى الأفضل.

## الرسائل الرئيسية

- تستفيد الشركات من الابتكارات في علم البيانات على نطاق غير مسبوق من أجل تحسين عملياتها الداخلية، لكن العديد من الحكومات لا تزال تتخلف عن الركب. ويقدم هذا الكتاب الدراسات التحليلية الحكومية - كيف يمكن للحكومات إعادة توظيف بياناتها وسجلاتها لتشخيص الإدارة العامة وتعزيز إنتاجية القطاع العام.
- تتوفر للحكومات ثروة من النُهج ومصادر البيانات لإجراء الدراسات التحليلية بغرض تحديد أوجه التحسين القائمة على الشواهد والأدلة. ويعتمد العديد من هذه النُهج على البيانات التي تجمعها الحكومات بالفعل في إطار ما تنفذه من عمليات يومية.
- يمكن إجراء الدراسات التحليلية الحكومية باستخدام ثلاثة أنواع على الأقل من البيانات وهي: البيانات الإدارية من الهيئات الحكومية (مثل بيانات المشتريات)؛ والمسوح الخاصة بالموظفين العموميين؛ والتقييمات الخارجية (مثل المسوح الأسرية أو التقييمات الأنثروبولوجية).
- يعتمد مصدر البيانات المناسب للتحليلات على جانب الإدارة العامة الذي تسعى المؤسسة المعنية إلى تشخيصه وتحسينه. وتُعد بعض مصادر البيانات أكثر ملاءمة لتقييم المدخلات في الإدارة العامة، مثل بيانات الرواتب التي تدخل في تقييم تكاليف الموظفين. كما أن بعض مصادر البيانات أكثر ملاءمة لتقييم العمليات والممارسات والثقافات السائدة التي تحول المدخلات إلى مخرجات، مثل مسوح الموظفين العموميين التي تدخل في تقييم تصورات أجهزة الإدارة في الحكومة. وكذلك تُعد بعض مصادر البيانات أكثر ملاءمة لتقييم مخرجات ونواتج الإدارة العامة، مثل الدراسات الاستقصائية عن مستوى رضا المواطنين.

● تدمج التحليلات الحكومية الرائدة مصادر البيانات المختلفة وتجعل الرؤى والأفكار في متناول مسؤولي الإدارة في مختلف المؤسسات الحكومية. فعلى سبيل المثال، يمكن للوحات البيانات التي تدمج مصادر البيانات وتقوم بتحديثها في وقتها الفعلي أن تزود مسؤولي الإدارة برؤى وأفكار ثابتة بشأن قضايا التوظيف وجودة الإدارة ومعدلات إكمال المهام والإنتاجية، وغيرها الكثير من القضايا. ويمكن للبيانات المقارنة أن تتيح وضع معايير إرشادية بالاشتراك مع مؤسسات حكومية أخرى، أو مع بلدان أخرى، عند الاقتضاء. وتكون النتيجة هي حدوث تغيير جذري، حيث يقوم مسؤولو الإدارة بدمج الرؤى التحليلية مع ما لديهم من فهم ومعرفة ضمنية بجوانب العمل في مؤسساتهم من أجل دفع عجلة التحسين المتواصل للإدارة العامة.

● يمكن للحكومات تطوير التحليلات الحكومية من خلال إنشاء وحدات الدراسات التحليلية الحكومية داخل الحكومة المركزية وداخل كل مؤسسة رئيسية. وتتيح الوحدات الحكومية المركزية توسيع نطاق الدراسات التحليلية، وتوفير البنية المشتركة للبيانات، فضلاً عن وضع المعايير الإرشادية على مستوى الحكومة. ويمكن للوحدات داخل المؤسسات أن تكمل التحليلات المركزية عن طريق المساعدة في تفسير تلك التحليلات في ضوء العمل الذي تقوم به مؤسساتها، وتكييف أدوات التحليل مع الاحتياجات التنظيمية الخاصة بها.